

بحار الأنوار

[238] لانا بعد إفاضة المشاعر علمنا احتياجنا في الإدراك إليها فحكمنا بتنزهه تعالى عنها لاستحالة احتياجه تعالى إلى شيء أو لما يحكم العقل به من المباينة بين الخالق والمخلوق في الصفات وقال ابن ميثم: لانه لو كان له مشاعر لكان وجودها له إما من غيره وهو محال أما أولا فلانه مشعر المشاعر، وأما ثانيا فلانه يكون محتاجا في كماله إلى غيره فهو ناقص بذاته وهذا محال، وإما منه وهو أيضا محال لانها إن كانت من كمالات الوهيته كان موجدا لها من حيث هو فاقد كمالا فكان ناقصا بذاته وهذا محال، وإن لم تكن كمالا كان إثباتها له نقصا لان الزيادة على الكمال نقصان فكان إيجادها لها مستلزما لنقصانه وهو محال واعترض عليه بعض الافاضل بوجوه: أحدها بالنقض لانه لو تم ما ذكره يلزم أن لا يثبت له تعالى على الإطلاق صفة كمالية كالعلم والقدرة ونحوهما، وثانيها بالحل باختيار شق آخر وهو أن يكون ذلك المشعرين ذاته سبحانه كالعلم والقدرة، وثالثها بأن هذا الكلام على تقدير تمامه استدلال برأسه لم يظهر فيه مدخلية قوله عليه السلام: بتشعيره المشاعر في نفي المشعر عنه تعالى، وإنما استعمله في إثبات مقدمة لم تثبت به وقد ثبت بغيره ثم قال: فالاولى أن يقال: قد تفرر أن الطبيعة الواحدة لا يمكن أن يكون بعض أفرادها علة لبعض آخر لذاته فإنه لو فرض كون نار مثلا علة لنار فعلية هذه ومعلولية تلك إما لنفس كونهما نارا فلا رجحان لاحديهما في العلية وللأخرى في المعلولية بل يلزم أن يكون كل نار علة للأخرى بل علة لذاتها ومعلولة لذاتها وهو محال، وإن كانت العلية لانضمام شيء آخر فلم يكن ما فرضناه علة بل العلة حينئذ ذلك الشيء فقط لعدم الرجحان في إحداهما للشرطية والجزئية أيضا لاتحادهما من جهة المعنى المشترك، وكذلك لو فرض المعلولية لاجل ضمنية فقد تبين أن جاعل الشيء يستحيل أن يكون مشاركا لمجعله وبه يعرف أن كل كمال وكل أمر وجودي يتحقق في الموجودات الامكانية فنوعه وجنسه مسلوب عنه تعالى ولكن يوجد له ما هو أعلا وأشرف منه.

أما الاول فلتعالیه